تصاعد الرفض الشعبي ضد اجراءات الحكومة ..

رئيس واعضاء مجلس محافظة ذي قار يرفضون قرار زيادة اسعار المنتوجات النفطية

متابعة / حسين كريم العامل

لم تمض سوى ثلاثة ايام على زحف العراقيين صوب صناديق الاقتراع ومشاركتهم في العرس الانتخابي الجميل حتى صدمتهم الحكومة والحبر ما زال بعد لم يجف من على اصابعهم بقرار رفع اسعار المنتوجات النفطية هذا القرار الذي اجهض فرحتهم وعكر صفو حياتهم لما نتج عنه من ارتفاع كبير في اجور النقل واسعار المواد الاساسية لاسيما الغذائية منها حتى اعتقد الكثير من العراقيين ان القرار مبيت وان الحكومة اعلنته بعد ان تيقنت من نتيجة الانتخابات لعلمها بما يتركه صدور مثل هكذا قرار من اثار سلبية على نتيجة التصويت فيما لو اعلن عنه قبيل الانتخابات.

المدى وعلى اثر صدور القرار توجهت الى مجلس محافظة ذي قار والتقت هناك رئيس واعضاء المجلس وسألتهم عن رأيهم بهذا القرار.

مع الجماهير

فعبر السيد احسان طالب رئيس مجلس المحافظة عن رأيه قائلا :

هذا القرار سيؤثر سلبا في حياة المواطنين وفي جميع مجالات الحياة الاقتصادية، وحين تبلغنا به طلبنا من المحافظ ومدير شركة توزيع المنتوجات النفطية التريث في تطبيقه وايقاف العمل بالتسعيرة الجديدة اعتقادا منا بان توقيته غير مناسب فالمجتمع العراقي مازال يعاني من تركات ثقيلة متمثلة في انخفاض القدرة الشرائية وارتفاع نسب البطالة ونقص الخدمات وعدم استقرار الوضع الامني وعلى الحكومة ان تقدم الحلول السريعة لهذه القضايا الملحة وتحقق الرفاه الاجتماعي للمواطن اولا قبل ان تعلن عن مثل هذا القرار ومن جانبنا تعاملنا مع القرار كونه قراراً صادراً من وزير النفط وقررنا عدم تنفيذه في المحافظة ومعاقبة أي مسؤول يتصرف خلاف ذلك ويتحدى قرارات المجلس اما اذا اقره مجلس الوزراء فسيكون موقفنا عند ذا مع الجماهير لاننا نعتقد ان هذا الوقت ليس الوقت المناسب.

رفض القرار

اما المحامي صلاح حسن الشمري رئيس اللجنة القانونية في المجلس فقد بدأ حديثه بشرح الاسباب التي ادت لصدور هذا القرار مشيرا لما تتعرض له الحكومة من ضغوطات من جانب صندوق النقد الدولي والجهات المانحة وقد اوضح رايه قائلا:

ان هذا القرار لم يكن وليد الساعة بل صدر منذ فترة تزيد على الشهرين على ان ينفذ بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٨ وكان المفترض اتخاذ الاجراءات المناسبة قبل تنفيذه، ونعتقد ان من واجب الحكومة وعند اصدار القرارات ان تناقش هذه القرارات بما ينسجم مع المصلحة العامة للشعب العراقي وجودا وعدما فاذا كانت هناك مصالح يرجى تحقيقها من وراء هذه القرارات للشعب ويمكن ان تعود عليه بالنفع المطلق فلا اعتراض عليها اما اذا كان من شأن هذه القرارات ان تزيد من سحق افراد الشعب فالمفترض عدم تنفيذ هذه القرارات وان تطلب الامر المواجهة بكل اشكالها.

اما المحامي مهدي طالب الازيرجاوي عضو اللجنة القانونية فقد قال:

في رايي ان عملية رفع الاسعار برمتها غير صحيحة وكان الاجدر توفير الخدمات وتامين احتياجات المواطنين الضرورية قبل اتخاذ هكذا قرار فتامين مفردات البطاقة التموينية وتامين وسائل النقل الرخيصة ضرورية جدا قبل الاعلان عنه وتطبيقه ونحن نعتقد ان توقيت القرار غير مناسب خاصة بعد ان قدم الشعب العراقي كل ما يستطيع لإنجاح العملية الانتخابية وتساءل الازيرجاوي قائلا:

هل يجازى من قدم كل هذه التضحيات بمثل هذا الاجراء ؟ واكد رفضه قرار رفع الاسعار مطالبا بتامين الخدمات ومعالجة البطالة وتقديم ما يساعد المواطن على تحمل اعباء الحياة قبل اتخاذ أي قرار لرفع الاسعار.

غير موفق

ووافقه الراي الاستاذ محمد حسن وارد ال عبيد مسؤول دوائر الزراعة والري في مجلس المحافظة قائلا:

اعتقد ان توقيت القرار كان غير موفق لاسيما وانه تزامن مع بداية الموسم الزراعي وفصل الشتاء فارتفاع اسعار الوقود في مثل هذا الوقت ينعكس سلبا على حياة المواطن ولا سيما الفلاحين ومنهم فلاحو الناصرية الذين يعتمدون في زراعتهم على المضخات الزراعية كما ان هذه الزيادة تستنزف دخل الطبقات المسحوقة وتزيد من فقرها ومعاناتها بشكل كبير.

في حين عبر اخر المتحدثين الاستاذ سلمان شريف دفار رئيس اللجنة الامنية في المجلس عن رايه قائلا:

بصراحة هذا القرار قرار جائر بحق الشعب العراقي ولا سيما الشرائح الاجتماعية التي كانت مهمشة ابان النظام السابق والحكومات التي اعقبتها خاصة شرائح المتقاعدين والمهجرين والسجناء السياسيين وضحايا المقابر الجماعية الذين لا يملكون ابسط الامكانيات المادية التي تؤهلهم للعيش بكرامة كما ان هذا الاجراء سينعكس سلبا على الحالة الامنية وسيربك عمل الحكومة بشكل عام فمثل هذا الضغط سيولد الانفجار وقد كنا نامل من الحكومة ان تقف مع العوائل المسحوقة ذات الدخل المحدود وكان عليها في ظل هذه الظروف الاقتصادية والامنية المعقدة ان تعيد النظر في هذا القرار وان تتريث في تطبيقه حتى تعالج معالجة جذرية المشاكل الاقتصادية وتسن سلماً جديداً للرواتب يساعد الموظفين على مواجهة مثل هكذا قرارات.

ومجلس المحافظة يدين الاعتداء على مكاتب الحزب الشيوعي والوفاق الوطني في الناصرية

ذي قار / المدى

استنكر مجلس محافظة ذي قار في اجتماعه الاخير حادث الاعتداء على مكاتب الحزب الشيوعي العراقي وحركة الوفاق الوطني في الناصرية.

وقال رئيس المجلس لدى افتتاحه الجلسة: نستنكر ما حصل لمكاتب الاخوة في الحزب الشيوعي وحركة الوفاق الوطني ونشجب هذا العمل بشدة كونه يمثل اثارة للفتنة في المحافظة كما نضم اصواتنا لاصوات جميع الشرفاء الذين استنكروا هذا العمل وشجبوا ما اثارته قناة الجزيرة

ويذكر ان مكاتب الحزب الشيوعي العراقي وحركة الوفاق سبق ان تعرضتا لعملية حرق قبل يوم واحد من موعد الانتخابات من قبل مجموعات غاضبة تظاهرت ضد ما بثته قناة الجزيرة.

يوم عراقي

نتائج وحنّة ونتائج

تزامن اعلان نتائج الانتخابات التشريعية في العراق مع الاعلان عن نتائج اختيار اللاعبين الافضل في العالم، وفي كلتا الحالتين، كانت هناك صدمة بطريقة ما.

وبالرغم من كل ما قيل عن المجريات التي ادت الى النتيجتين، فانهما يمثلان وعي المقترعين، حتى وان اديا الى خيبات آمال المتوقعين.

كان رونالدينهو هو ابرز المرشحين لنيل لقب اللاعب الافضل في العالم، ولكن ذلك كان مقترنا بمنافسة حقيقية من قبل منافسين اخرين، كان يتوقع لهم ان يحرجوا رونالدينهو حتى اخر نفس، وهذا هو حال قوائمنا المرشحة في الانتخابات، اذ كان هناك الاوفر حظا، ولكن هناك من ينافسه حد المزاحمة،

عمر الشاهر

ولكن جميع ذلك، وفي الحالتين، اقتصر على الاستطلاعات الاولية.

قد تبدو عملية مقاربة النتائج من هذا المنظور امرا مضحكا، ولكن التدقيق في التفاصيل يدعو الى الوجوم شيئا فشيئا، اذ ان الفرق بين الاول والثاني كان غريبا في الحالتين، فبينما حاز الاول على اصوات الاغلبية، لم يحصل الثاني الا على القليل من الاصوات التي لا تكفي لحفظ ماء الوجه، وكذا كان حال الثالث.

اما ما يدعو الى الغرابة اكثر، فهو المسافة الكبيرة التي تفصل بين الفائزين في كلا الحالتين، اذ يلعب الثلاثة الاوائل لأندية تعيش صراعات حقيقية بينها على زعامة اندية العالم في لعب الكرة، مما يجعل من اللقاء بينهم في الملاعب معركة حقيقية تستخدم فيها مختلف ادوات الركل، وهو ذات الامر الذي يطبع فائزينا، اذ يبدو ان اتفاقهم سيبقى الحلم الذي يؤرقنا في المضاجع.

لا ادري ان كان الحديث منطقيا، ولكنني ادري ان ما نحياه من واقع اليم بات يهدد قدرتنا على الرسم، لا اتحدث عن رسم منظر طبيعي او صورة امرأة جميلة، ولكنني اعني القدرة على رسم خطوط المستقبل.

لن اتمنى ان يتفق افضل ثلاثة لاعبين في العالم على تجاوز الصراعات التي تعيشها انديتهم، لكنني اتمنى ان يتفق اصحابنا على ذلك، فبغير ذلك ستضيع الحنة، وتلوى الاكف.

مدير بلديات محافظة ديالى لـ(المدى):

٧,٥٠٠ مليار دينار تخصيصات التبليط والإكساء لديالى ٢٠٠٦

تجاوزنا تقديرات الإيرادات بنسبة ٣٠٪

بعقوبة / عمر الدليمي

محافظة ديالى واحدة من محافظات القطر التي يعاني فيها قطاع الخدمات من ترد كبير يزيد من معاناة المواطن في مختلف جوانب حياته اليومية والتي يأتي في طليعتها الأمن المفتقد الذي تردفه لا مسؤولية الدولة في التعامل مع احتياجات المواطن.

عن ذلك قال المهندس مجول مهدي مدير بلديات محافظة ديالى لـ(المدى):

- هناك أمر مهم على المواطن أن يلتفت اليه ومفاده أن ما يحدث من أخطاء أو إهمال في الجوانب الخدمية ليس بالضرورة من مسؤولية البلدية في القطاع السكني أو المنطقة المعنية، فهناك شركاء في تقديم الخدمات كدوائر المجاري والاتصالات والماء وقد استجد شيء آخر هو الإجراء الأمني الذي قد يكون له تبعاته على جوانب الخدمات، ولذلك تتحمل البلدية كل ما تقرره أعمال هذه الدوائر كونها هي الواجهة أمام المواطن.

إمكانات هذه الدوائر ما زالت دون المستوى المطلوب بمن فيهم الشركاء في تقديم الخدمات الذين أشرنا إليهم وهذا ما يعرقل التكامل المنشود مع وجود التنسيق الذي نؤشر إنه في أحسن درجاته ومع الجميع، لا نخفي أن إمكاناتنا قد تحسنت ولكن نقص الإمكانات في الدوائر الخدمية الأخرى ينعكس سلباً على البلدية.

استثمرنا ما خصص لعام ٢٠٠٥

ويسترسل مدير بلديات محافظة ديالى قائلاً:

- لقد أنجزنا برنامج من أجل عراق أنظف "خلال النصف الأول من ٢٠٠٥ والذي ولد ارتياحاً لدى المواطنين من خلال حملات التنظيف ورفع النفايات.

ونؤشر في هذا المجال بأن وزارة البلديات والأشغال قد جهزتنا بعدد من الآليات كالشفلات الحديثة التي قمنا بتوزيعها على مؤسساتنا البلدية وكذلك "الكريدرات والقلابات وكابسات رفع النفايات" فيما وردتنا (كانسة) واحدة اثرنا استخدامها في مركز المحافظة، أي مدينة بعقوبة، وهذا الأمر قد ساهم كثيراً في تطوير أداء البلديات في عموم الوحدات الإدارية.

وضمن خطة ٢٠٠٥ انجزنا تبليط شوارع بكلفة (١,١٢٨) مليار دينار عراقي حيث بلغت نسبة الإنجاز حتى الآن ٩٤٪ من المشاريع المشمولة، وتم إكساء شوارع بكلفة (٢٧٥) مليون دينار عراقي هي منجزة بالكامل ولدينا مشروع إنشاء بناية لمديرية بلديات المحافظة وهو في طور المصادقة على الإحالة وكلفته ١,٣٥٠ مليار دينار عراقي، ونشير إلى أن تبليط وإكساء الطرق قد جاء بالتنسيق مع مجلس المحافظة والمجالس البلدية للوحدات الإدارية.

ويتابع محدثنا المهندس مجول مهدي قائلاً:

يتابع النشاط اليومي الخدمي للبلديات بالتنسيق الكامل مع المجالس البلدية كجهد روتيني كما يتوجب هنا أن نشير إلى أن آليات عمل البلديات متواترة في مجال جباية إيجارات أملاك البلديات حيث بلغ الرقم حتى الآن إلى ٢,٨ مليار دينار بنسبة تجاوزت التقديرات الأولية فوصلت إلى ١٣٠٪ منها.

ويعد حصولنا على هامش مهم لقبول التعيينات من قبل الوزارة أعلنا عن عدد مهم من الوظائف لدعم الجهد البشري بالاستناد إلى ما متوفر من الإمكانات الذاتية للبلديات ولذلك جاءت حصة البلديات متفاوتة في الأعداد وربما انعدمت في بعضها ومع ذلك نؤشر إلى إننا نجهد في مجال تنشيط موارد البلديات الضعيفة في بعض الأقضية والنواحي.

٢٠٠٦ يشهد العديد من مشاريع الطرق في ديالى

ثم عرج المهندس مهدي على خطط العام القادم قائلاً:

-هناك خطط كبيرة لعام ٢٠٠٦ يمكن تلخيصها في الجانب الاستثماري حيث منحنا مجلس المحافظة من خلال خطته الإقليمية مبلغ سبعة مليارات ونصف المليار دينار عراقي لتنفيذ خططنا التي ننتظر مصادقة الوزارة عليها لغرض البدء بتنفيذها ضمن حدود البلديات.

ونعمل حالياً بالتعاون مع إدارة المحافظة ومجلسها لإعداد كشوفات تخمينية لمشاريع الإكساء والتبليط في عموم المحافظة بهدف رفعها إلى المجلس الأعلى لسياسة الإعمار في العراق بهدف شمولها بالتخصيصات إضافة لما أعد في إطار الأعمال اليومية لرفع النفايات والانقاض وتنظيف المدن خلال السنة المقبلة.

والمشاريع التي أشرنا إليها آنفاً هي امتداد لمشاريع مجلس سياسة الإعمار في العراق يمثله مجلس الإعمار في ديالى والمنبثق عن مجلس المحافظة وتنفذ حسب ما يصل من مبالغ حيث شملنا بثلاثة عشر مشروعاً بعد انتخابها من قبل المجالس البلدية في الأقضية والنواحي وسيتم تنفيذها من قبل اللجنة الإشرافية في مجلس إعمار المحافظة وفي باكورة هذه الأعمال جرت المباشرة بمشروعي تبليط شارع مستشفى الزهراء في المقدادية وإكساء شارع السوق في نفس القضاء.

التجاوزات وتأجير الأملاك في منظور البلديات

ويتواصل حوارنا مع مدير بلديات المحافظة فنقلنا له صورة مشاهدات (المدى) في التجاوز على الأملاك العامة حيث كنا قد نشرنا على صفحة قضايا الناس بعضاً من تلك التجاوزات ومنها في ناحية جلولاء فتحدث قائلاً:

لا مشكلة لدينا في تأجير الأملاك، فكل أملاك البلديات تؤجر وفق القوانين المرعية ولا يؤجر أي منها إلا بعد استيفاء كل الشروط القانونية والمصادقة من قبل الإدارة في المحافظة.

كانت هناك بعض المشاكل مع القطاع التعاوني في علوة الفواكة والخضراوات وحسم الأمر لمصلحة المستأجر التنصل من التزاماته بحجة الأوضاع الأمنية فأقمنا دعوى قضائية حسمت لمصلحة البلدية وتؤشر أن كوادرنا القانونية ناشطة في تحصيل حقوق البلديات والدفاع عنها.

أما ما يتعلق بتأجير بعض الشوارع كساحات للوقوف فإننا نسجل وجود ذلك في بعض من أجزاء الشوارع وبسبب من ظروف المناطق التي تسمح بذلك واستناداً لحاجة المواطنين، اما ما يخرج عن ذلك فهو تجاوز يدعي المستفيدون منه بأنهم يقومون بالمحافظة على سيارات المواطنين من خلال خدمات الحراسة الخاصة، ومع ذلك فهذا ليس مبرراً كافياً للسماح للمواطن بالتجاوز وهنا تنهض البلديات بدورها بمخاطبة الجهات الإدارية والأمنية ذات العلاقة.

ففي جلولاء مثلاً قامت البلدية بتوجيه إنذارات ومخاطبة رئيس الوحدة الإدارية لرفع التجاوز، إضافة إلى صدور توجيه عام من قبل المحافظة والبلديات لكل الوحدات الإدارية لرفع التجاوز على الأملاك العامة وفق الصلاحيات المخولة لرؤساء الوحدات الإدارية، لكن للأوضاع الأمنية المتردية دوراً في عرقلة هذه المساعي، ونأمل من المواطن أن يعي أن التجاوز محرم شرعاً وقانوناً.

أحلام للمستقبل وواقع مرهق لبلديات ديالى

في الخطط بعيدة المدى، يؤشر المهندس مجول مهدي مدير بلديات محافظة ديالى أن البلديات قد وضعت في منهاجها إنشاء تقاطعات مجسرة داخل مدينة بعقوبة ومدن محافظة ديالى الأخرى وساحات متعددة الطوابق لوقوف السيارات وهذا بالتنسيق مع الوزارة وهناك في الجانب الترفيهي خطط لحدائق ومتنزهات والجوانب الجمالية الأخرى.

وهنا تؤشر (المدى) بأن الأحلام شيء مشروع ولكن الواقع الذي يحياه المواطن في عموم محافظة ديالى يشير بشكل جلي إلى تردي الخدمات في مجالات التبليط والإكساء حيث هناك أحياء في داخل مدينة بعقوبة يصعب الدخول إليها بسبب عدم شمولها بالتسوية والتبليط وهناك أحياء عديدة في القلب من بعقوبة، بل قل غالبية أحيائها بحاجة لإعادة إكساء وتعديل شوارعها وهذا ما يشكل خطوة أولى في طريق تقديم الخدمة البلدية للمواطنين الذين حرموا منها منذ انطلقت أول قذيفة مدفع في الحرب العراقية –الإيرانية لينتهي بنا المطاف لتشويه إنسانيتنا والتراجع بالذوق العام بسبب من الاهمال الطويل فصار معتاداً أن ينظر المرء لأكوام النفايات تحيط به وصار ليس من العسير عليه عبور الأزقة والشوارع الطافحة بمياه المجاري.

وفي الآخر يشير المهندس مهدي إلى أن دوائره البلدية تنفذ المشاريع وفق مواصفات قياسية فنية موضوعة من قبل الوزارة وأن المشاريع التي نفذت وكانت دون المستوى المطلوب لم يكن للبلديات يد فيها.. بعقوبة تركناها تئن من طفح المجاري وتشكو من تراكم النفايات حتى في ظل حملة حالية تنفذها بلديتها لرفع القمامة.